البيان

يلقيه سعادة مندوب وفد المملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة

السفير/ عبد العزيز الواصل

بند (177)

"إعطاء صفة مراقب لمنظمة التعاون الرقمي في الجمعية العامة"
اللجنة السادسة

13 أكتوبر 2022

السيد الرئيس،

يسعدني أن أقدم مسودة القرار المعنون "صفة المراقب لمنظمة التعاون الرقمي في الجمعية العامة" تحت البند 177 بالنيابة عن المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين والمملكة الأردنية الهاشمية ودولة الكويت والمملكة المغربية وجمهورية باكستان الإسلامية وجمهورية رواندا وسلطنة عمان وجمهورية نيجيريا الاتحادية كما أشير إلى الدول الإضافية التي رعت القرار (جمهورية جيبوتي وجمهورية غينيا الاستوائية وجمهورية قبرص).

السيد الرئيس،
تعد طبيعة التقنيات والبيانات التي تتمثل بكونها بلا حدود من صميم الاقتصاد الرقمي, ولا يمكن إدارتها إلا من خلال الابتكار والتعاون الدولي المشترك. وهذا الواقع الأساسي كان بمثابة الدافع لإنشاء منظمة التعاون الرقمي في عام 2020م.

تتكون المنظمة حالياً من 11 دولة عضو وهم مملكة البحرين، والمملكة الأردنية الهاشمية، ودولة الكويت، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المغربية، وجمهورية باكستان الإسلامية، وجمهورية جيبوتي، وجمهورية رواندا، وسلطنة عمان، وجمهورية قبرص وجمهورية نيجيريا الاتحادية، حيث تمثل هذه الدول مجتمعة ما يقرب من 2 تريليون دولار من الناتج المحلي الإجمالي وما يقارب من 600 مليون شخص، أكثر من 70 ٪ منهم تحت سن 35 عاماً.

أنشئت منظمة التعاون الرقمي بهدف سد الفجوة الرقمية مما يضمن حصول الجميع على فرصة الازدهار في الاقتصاد الرقمي. وتتمثل مهمتها في تمكين وتسريع النمو

الشامل للاقتصاد الرقمي عبر البلدان، ودفع التحول الرقمي وتعزيز الجهود الجماعية في الاقتصاد الرقمي العالمي.

كما سعت المنظمة إلى تعزيز التعاون من أجل تحقيق النمو المستدام والشامل للاقتصاد الرقمي العالمي على المستوى الدولي. ومنذ إنشائها ركزت على التعاون مع الحكومات والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني, لتحفيز نمو الاقتصاد الرقمي، وتعزيز التحول الرقمي، والتصدي للتحديات المتعلقة بالفجوة الرقمية المتزايدة داخل البلدان وفيما بينها، مع الهدف المشترك الذي يكمن بتمكين الازدهار للجميع.

الاقتصاد الرقمي هو المحرك الأساسي للتحول المجتمعي ويؤدي دورًا مهمًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالتالي، فإن العمل نحو تحقيق الأهداف الإستراتيجية لمنظمة التعاون الرقمي يؤدي إلى تسريع وتيرة النهوض بأهداف التنمية المستدامة.

إن إعطاء صفة المراقب لمنظمة التعاون الرقمي في الجمعية العامة من شأنه تعزيز التعاون بين المنظمة والأمم المتحدة في المجال الرقمي وسد الفجوة الرقمية.

بالإضافة الى ذلك، ستعطي منظمة التعاون الرقمي منظورًا عالميًا لصنع السياسات بشأن المسائل الرقمية، والاستفادة من الخبرة الدولية والمعرفة الثرية للأمم المتحدة لتسريع تنمية الاقتصاد الرقمي من خلال المبادرات المستهدفة، والمشاركة في تشكيل نقاشات حول السياسات الدولية بنتائج قابلة للتنفيذ من قبل أعضاء المنظمة وخارجها.

كما أنه من خلال إعطاء صفة مراقب ستتمكّن منظمة التعاون الرقمي من تقديم مدخلات وتعليقات أثناء اجتماعات الأمم المتحدة بناءً على الخبرات المتاحة وتعاونها بين القطاعين العام والخاص، وأبحاثها وأنشطتها العالمية في إطار تبادل المعرفة والخبرات.

ولضمان أن تقدم التكنولوجيا الرقمية فائدة للمجتمع، يجب اتباع نهج عملي وشامل، فإعطاء صفة مراقب لمنظمة التعاون الرقمي في الجمعية العامة سيمثل خطوة مهمة نحو هذا الهدف لأنه سيوفر تعاونًا دائمًا ومؤطراً بين المنظمة والأمم المتحدة.

ختاماً، نلتمس ونقدر دعم الدول الأعضاء لمشروع القرار.

شكرا السيد الرئيس